

المقاعد . بغض النظر عن الوزن النسبي لهذه القوى (٩١)، وبفضل هذه الاجراءات تشكلت للدولة قاعدة اجتماعية متنافرة التركيب ، لكنها ذات مصلحة مشتركة في استمرار ارتباط الدولة بالامبريالية .

## ٦ - الدولة كاداة كولونيالية في خدمة المصالح الاستراتيجية للامبريالية واثرها على التركيب الاقتصادي \*

قمنا في الفصل الاول من هذه الدراسة ، بعرض الجوانب المختلفة للتركيب الاقتصادي - الاجتماعي لشرقي الاردن في نهاية العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الاولى، بهدف ابراز المستوى المتخلف للقوى المنتجة التي كانت عليه البلاد انذاك عشية تطورها الكولونيالي . كما بينا من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية ضعف المقدمات الموضوعية القائمة انذاك للتطور والنهوض الوطني ، الامر الذي سهل على الكولونيالية البريطانية تنفيذ سياستها وتوطيد اسس نمط سيطرتها وتطويرها التبعية لاقتصاد شرقي الاردن .

كما ان الفصل الثاني من هذه الدراسة ، المكرس لتشكيل الدولة في الاردن ، قد تناول هذه المسألة التاريخية الهامة بالنسبة لمستقبل شرقي الاردن والمنطقة ، مفسرا اولاً، عبر فترة الحكومات المحلية وثانياً عبر عملية تشكيل الدولة المركزية في الاردن، الدور الخاص الذي لعبته الظروف والشروط الخارجية في تشكيل الدولة ، في ظل ضعف المقدمات الموضوعية الداخلية لقيامها ، وطبيعة الانقسام البنيوي للبلاد اجتماعيا واقتصاديا . ولقد كانت عملية تشكيل الدولة في الاردن ، كجهاز كولونيالي مغلف بغلاف محلي - عربي هي العامل الرئيسي الثاني في التمهيد لنمط خاص من التطور التبعية والذي كان عماده الرئيسي الانفاق والمساعدات الخارجية على جهاز الدولة والجيش .

وعلى الرغم من اننا سنعود الى دراسة قطاع الدولة ( الادارة العامة والدفاع

(٩١) من مراجعة تركيب المجالس التشريعية الخمسة التي تعاقبت على البلاد من ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٤٧ يمكن ملاحظة وجود نظام حصص ثابتة للعشائر والاقليات الاثنية ( الشركس ) والمسيحيين ، فضلا عن ثبات تمثيل القمم القطاعية - القبلية في المناطق الاخرى ، وبخول التجار كممثلين عن عمان بصورة خاصة . ففي هذه المجالس نلاحظ ثبات نسبة تمثيل البدو وبني صخر والحويطات او بدو الشمال والجنوب ، بعضو واحد لكل قبيلة . وتمثيل الشركس بعضوين ، وتمثيل المسيحيين بعضو من عجلون واخر عن السلط وثالث عن الكرك . كما تم الحفاظ على هذه الحصص مع تشكيل المجلس النيابي منذ اواخر عام ١٩٤٧ .

راجع : المحافظة ، علي ، مصدر سابق ، الملحق رقم (٤) ، ص ١٩٥ . كذلك تقرير صادر عن مجلس الامة الاردني يتضمن قائمة بالمجالس التشريعية ومجالس النواب والاعيان ( ستانس ، غير مؤرخ ) .